

محددات السياسات الأوروبية تجاه دول الجوار

Policies Towards Neighbouring The Determinants Of European Countries

زكري مريم¹¹ أبو بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)، meriem.zekri@univ-tlemcen.dz

تاريخ الإرسال: 27-12-2023 تاريخ القبول: 18-12-2024 تاريخ النشر: 30-12-2024

ملخص: تشكل سياسات دول الاتحاد الأوروبي في منطقة المتوسط في أواخر القرن التاسع عشر، مرحلة جديدة من إدارة العلاقات الدولية، من هنا يمكن تحديد هدف هذه الدراسة باعتبار أن المنطقة هي محل للمنافسة بين القوى الدولية الكبرى في العالم، هذا ما جعل الدول الأوروبية تبحث لنفسها في المتوسط على أدوات سياسية واقتصادية وأمنية لتدعيم النفوذ وتحقيق مكاسبها والسعي إلى تأكيد وجودها على الصعيد العالمي.

فالتحرك الأوروبي نحو البحر الأبيض المتوسط يتوقف على مجموعة من التحديات منها الثقافية والاجتماعية كالهجرة السرية والجريمة المنظمة والتحديات الأمنية كالإرهاب الذي أصبح يشكل هاجسا لدى معظم دول العالم في الوقت الحالي ومن هنا نستخلص النتائج التي تسعى لتحقيقها هذه الدراسة وهي التركيز على المسائل المتعلقة بالأمن والسلم الأوروبيين في المنطقة، كل هذا دفع بالدول الأوروبية إلى توجيه الاهتمام بالمنطقة الجنوبية للمتوسط وبالتالي البحث عن طرق وآليات جديدة للتعاون والشراكة مع الدول المتوسطية المجاورة.

الكلمات المفتاحية: حوض المتوسط؛ الشراكة الأورومتوسطية؛ الاتحاد الأوروبي؛ سياسة الجوار الأوروبية؛ المبادلات الاقتصادية في المتوسط.

Abstract The policies of European countries in the Mediterranean region in the late 19th century constitute a new stage in the management of international relations, as the region is a place for competition among the world's major powers. This led the European countries to look for political, economic and security tools in the Mediterranean. To strengthen its fluence and achieve its gains and to confirm its presence on the global level and impose it's international status. The European orientation relies on set of cultural, social and security challenges, namely smuggling, organized crime and terrorism, which is currently almost worldwide concern. In addition to other issues related to European regional peace and security.

This urged European countries to reconsider its relation with southern region of the Mediterranean and seek new ways and means of cooperation and partnership with neighboring Mediterranean countries.

Keywords: The Mediterranean zone, European Union, Mediterranean partnership, Euro –Mediterranean cooperation, European neighbor policy.

المؤلف المرسل: زكري مريم، الإيميل: meriem.zekri@univ-tlemcen.dz

1- مقدمة:

بعد محاولات التقارب التي عرفتھا منطقة حوض المتوسط بين دول الاتحاد الأوروبي وبعض الدول المتوسطية كالمغرب وتونس والجزائر، حيث تم إبرام اتفاقيات شراكة سنة 1969 مع المغرب وتونس، كما تم إبرام اتفاقات تعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي سنة 1976، إلا أن هذه الاتفاقات افتقدت لبعدها الحركي وضعف تأثيرها على مسار التنمية لدى الدول المغاربية إلى أن جاء مؤتمر برشلونة في نوفمبر 1995 لوضع اللبنة الأولى لهذا التكتل بين 25 دولة أوروبية المشكلة للاتحاد الأوروبي و 10 دول جنوب حوض المتوسط، إضافة إلى تركيا وباستثناء ليبيا كعضو ملاحظ وموريتانيا كعضو مرشح للانضمام. حيث يسعى الاتحاد الأوروبي من خلال سياسته الخارجية التي أقرها في 2003-2004 المتمثلة في: السياسة الأوروبية للحوار والتقارب la politique européenne de voisinage إلى تجسيد شراكة أورو متوسطية بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية تشمل الجوانب السياسية والثقافية فضلا عن التعاون الاقتصادي الذي يعد العم والفكري لهذه الشراكة.

ومن هنا تم طرح الإشكالية التالية في البحث:

هل تعتبر الأهمية الاستراتيجية لمنطقة حوض المتوسط هي الدافع وراء قيام سياسات التعاون بين

الضفتين؟

وللإجابة عن الإشكالية اقترحنا الفرضيات التالية:

- شكلت الأهمية الجيو- استراتيجية لمنطقة حوض المتوسط جوهر العلاقات القائمة بين ضفتيه.

محددات سياسيات الدول الأوروبية تجاه دول الجوار

تعتبر مشاريع التعاون والشراكة المطروحة في منطقة جنوب المتوسط من قبل الاتحاد الأوروبي صورة معبرة عن التبعة الاقتصادية والسياسية والأمنية.

عموما من خلال ما سبق يمكن تحديد أهداف الدراسة فيما يلي:

- متابعة المتغيرات والمستجدات التي شهدتها النظام الدولي عامة والعلاقات الأوروبية المتوسطية خاصة، حيث أن هذه المستجدات تمس جوهر الصراع بين مختلف الوحدات السياسية ليصبح صراعا اقتصاديا وتكنولوجيا وحتى ماليا بعد أن كان صراعا إيديولوجيا وعسكريا.

- تكمن أهداف الدراسة في أنها تتعلق بحساسية وتعدد العلاقات الأورو-متوسطية في ظل العلاقات الدولية الراهنة وهو صلب حقل العلوم السياسية.

- دراسة الموضوع وتقديم رؤية واضحة، عن طريق أسلوب علمي، يوضح التأثيرات الداخلية والخارجية لهذه العلاقات في ظل الفضاء المتوسطي.

- إيضاح الخلفيات النظرية ومميزات النظام الدولي، باعتبار أن البعد الاقتصادي له دور كبير في رسم معالم العلاقات الدولية، وانتقالها من مرحلة إلى أخرى ووصفها بسمات جديدة.

وللتوصل إلى نتائج علمية وعملية في البحث، فقد تم استخدام بعض الاقتربات والمناهج يمكن أن نذكرها كالتالي:

الاقترب القانوني حيث استخدم تحليل ودراسة الظاهرة محل البحث، ومعرفة مدى تطابق أنشطة الأجهزة الحكومية مع القواعد القانونية، وتحليل مختلف السلوكات التي توضح مسار العلاقات بين الدول المتوسطية ومدى استخدام النص القانوني في هذه الاتفاقيات بين هذه الدول، وكذلك استفدنا من هذا الاقترب في فهم الإجراءات اللازمة لتصحيح الاختلالات بين الدول في الفضاء المتوسطي. بالإضافة إلى ذلك نجد الاقترب النسقي حيث يعود الفضل في تطوير اقترب تحليل النظم للعالم لـ"دافيد ايستون" حيث يركز في تحليله للحياة السياسية واستعملنا الاقترب البنائي الوظيفي، من خلال التركيز على أبعاد المتطلبات

زكري مریم

الوظيفية للدول الجنوبية للمتوسط وهي: البنية، الوظيفة، أسلوب الأداء، القدرات وذلك حتى يمكن فهم بنية الوحدات وتطويرها عبر مراحل مختلفة. إضافة إلى هذه الاقتربات تم الاعتماد في الدراسة على تكاملية منهجية توفق بين المنهج التاريخي، المنهج الإحصائي، المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، فموضوع الدراسة يتطلب الاستعانة بعدة مناهج.

تتميز منطقة المتوسط بعدة سمات مميزة مما جعلها تكون دائما وعبر التاريخ البشري منطقة تجاذب وصراع مستمر، وهذا الاهتمام المتنامي لم يأت فقط من طرف أبناء سكان المنطقة بل كان دائما يتعداه ليجذب إليه أطراف أخرى من خارج المنطقة.

2- الأهمية الاستراتيجية لحوض البحر الأبيض المتوسط

يمكن جمع هذه السمات تحت إطار الموقع الجغرافي لأن النظرة الأولى لخريطة العالم تبين بوضوح مدى خصوصية موقع هذه المنطقة، فهي:

- منطقة وسط والتقاء لأهم قارات العالم، حيث نجد قارة أوروبا شمالا وقارة إفريقيا جنوبا وقارة آسيا شرقا، الكل يشارك بقسط وافر على ضفاف هذا البحر الذي تقدر مساحته ب 2,5 مليون كلم مربع فقط.

- البحر الأبيض المتوسط هو عبارة عن بحيرة له منفذ واحد في الجهة الغربية يربطه بالبحر الأطلسي، وهذا المنفذ عرضه حوالي 15 كلم لا غير، أما في الجهة الشرقية فقد تم ربطه بالبحر الأحمر عن طريق قناة السويس التي تم فتحها سنة 1869م.

- هذا التقارب والتواصل الجغرافي جعل من المنطقة منطقة إشعاع حضاري كبير وهذا عبر التاريخ البشري الطويل. فإن سهولة الاتصال بالإضافة إلى مساحتها الصغيرة جعل من سكان هذه المنطقة تعيش في تواصل واحتكاك مستمر مما أنتج لنا أعظم حضارات البشرية والتي كانت تأتينا دائما من على ضفاف هذا البحر.

محددات سياسيات الدول الأوروبية تجاه دول الجوار

- المناخ المعتدل التي يطبع هذه المنطقة حيث يمكن التمييز بوضوح بين فصولها الأربعة بالإضافة إلى كثرة وتنوع المناظر الطبيعية الخلابة، مما جعل من المنطقة تستقطب وتستهوِي الحركة السياحية العالمية. فبعض الإحصائيات تشير إلى أن عدد السّماح هو في تزايد مستمر حيث نجد عدد هؤلاء السّماح بلغ ما بين سنة 1950 وسنة 1990 حوالي 250 مليون سائح، ويتوقع أن يبلغ عدد هؤلاء السّماح حتى سنة 2025 إلى 350 مليون سائح، وهذا عدد هائل لا يمكن أن تنافسه أي منطقة أخرى في العالم. كما يمكننا أن نتصور تلك الفوائد الاقتصادية والثقافية التي تجنيها دول المنطقة من وراء هذه الحركة السياحية المزدهرة.

- المكانة الاقتصادية التي تزخر به هذه المنطقة، فهي من جهة سوق مفتوح ومريح جدا وهذا بالنظر إلى الكثافة السكانية التي تقيم في هذا المنطق والتي تقدر بحوالي 450 مليون نسمة حوالي ثلثي هذا العدد تقطن الضفة الجنوبية للبحر، مع العلم أن هذه الدول كلها تعتبر دول مستهلكة. كما يمكننا أن نضيف إلى هذا العدد تلك الأعداد الهائلة من السّماح التي نجدها طيلة أيام السنة التي تأتي لتفسح وتنعم بالك والدافئ والمناظر الطبيعية الخلابة في المنطقة.

- الثروات الطبيعية الهائلة التي نجدها في كثير من دول المنطقة. فالصناعة العالمية تعتمد كثيرا على بعض ثروات هذه المنطقة ولا تستطيع الاستغناء عنها، فيكفي أن نذكر البترول والغاز اللذان يعتبر عصب الحياة اليوم، فإننا نجد أكثر من احتياجات العالم مصدرها هذه المنطقة، مع إضافة منطقة الشرق الأوسط بحكم التشابك والتداخل الذي يطبع سكان المنطقة.

- أنه المعبر أ والمنفذ الرئيسي للتجارة العالمية، فالكل يجذب المرور من هذه المنطقة وهذا راجع طبعاً لحسابات الربح والخسارة. فالطريق قصيرا ولا يكلف الكثير من المصاريف وهو وفي نفس الوقت محروس وآمن.

- الموقع الجيو/ استراتيجي للمنطق، فهي كما لاحظنا منطقة تتوسط العالم كله، ومنطقة تزخر بخيرات كثيرة مما جعلها تستقطب اهتمام كل القوى المتصارعة على الساحة الدولية. فهي اليوم كما كانت

زكري مریم

عبر التاريخ منطقة تنافس وصراع مستمر بين أهم فواعل النظام الدولي. كل طرف له نظريته وإستراتيجيته يسعى من خلالها السيطرة على المنطقة أو على الأقل يحافظ على تواجد المستمر في المنطقة ولا يترك الفرصة للأطراف الأخرى للاستحواذ عليها.

3- السياسة الأوروبية للجوار

أعطى الاتحاد الأوروبي مفهوما جديدا للشراكة باقتراح ما سمّاه بـ "سياسة الجوار الأوروبية". اعتمد الاتحاد الأوروبي هذه السياسة في 11 مارس 2003 (Olivier, 2005, p. 07)، التي انبثقت من المؤسسات الأوروبية ونتجت عن المشروع الأوروبي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة. حيث تعتبر سياسة الجوار وسيلة ذات تأثير إيجابي على توسيع اتفاقيات برشلونة التي تعتمد بصورة مركزية على تفكيك التعريفات الجمركية، كما أنها تقترح معالجة العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومجمل الفضاءات الجيوسياسية المجاورة لدول الاتحاد الأوروبي (L'espace économique Euro-méditerranéen, 2004, p. 16). وبما أن هذه السياسة تعتبر من أهم روافد السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، تطورت بشكل جوهري واعتبرت البديل الأفضل في تلك الفترة، للعلاقات بين صفتين غير متجانستين إلى حد كبير، وليست لديهم نفس التطلعات، ولا نفس الاستعدادات. ولهذا فسياسة الجوار (بوعمامة، 2010، صفحة 242) مثلت الفضاء الأمثل الذي يمكن من تجسيد شكل أفضل لإدارة الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي.

1.3. مرتكزات السياسة الأوروبية للجوار

حددت سياسة الجوار الأوروبية التي أطلقها الاتحاد الأوروبي رسميا في 2004 في إطار العلاقات مع الدول المجاورة على أساس التزامات قوية قائمة على قيم مشتركة والبحث عن الاستقرار والأمن عبر الحدود المجاورة للدول الأوروبية، ليس فقط بسبب عدم الاستقرار بالنسبة لبعض الدول التي تدخل ضمن إطار الشراكة (Commission Européenne, 2001, p. 6)، ولكن للبحث عن التقدم في إطار الديمقراطية وسيادة القانون، حقوق الإنسان وبعض الحريات الأساسية.

وقد تم إطلاق سياسة الجوار الأوروبية التي تشمل 16 دولة مجاورة للاتحاد الأوروبي هذه السياسة قسمت إلى جانبين جغرافيين (Joaquim & Marie, 2015, p. 19):

- من الجهة الشرقية: أرمينيا، أذربيجان، بيلاروسيا، جورجيا، مولدافيا وأوكرانيا.

محددات سياسيات الدول الأوروبية تجاه دول الجوار

- من الجهة الجنوبية: الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، ليبيا، المغرب، فلسطين، سوريا وتونس.

تدع وهذه السياسة، البلدان الشريكة إلى توثيق الروابط السياسية والاقتصادية والعلمية والاجتماعية والثقافية مع الاتحاد الأوروبي لتطوير التعاون عبر الحدود والحفاظ على الاستقرار الإقليمي. كما أنها تساعد البلدان الشريكة في إصلاحاتها السياسية والاقتصادية، وتخلق فرصا جديدة لتطوير وتحقيق التقدم لدى الدول المجاورة.

مرت هذه السياسة بعدة مراحل أهمها (La politique européenne de voisinage, 2008, p. 01)

- المرحلة الأولى أبريل 2002: دعا المجلس الأوروبي اللجنة الأوروبية والممثل الأول للسياسة الخارجية والأمن إلى التفكير في وسيلة جديدة لتطبيع العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والدول المجاورة.

- المرحلة الثانية جويلية 2003: اللجنة الأوروبية قدمت اتصالات وحوارات جديدة لإنشاء أوروبا الموسعة.

- المرحلة الثالثة جانفي 2004: انضمام عشر دول إلى الاتحاد الأوروبي ليصل عدد الدول المنضمة إلى 25 دولة عض وفي 2004.

- المرحلة الرابعة ماي 2004: قدمت اللجنة الأوروبية نتائج الأشغال في إطار الحوارات المسماة ب "السياسة الأوروبية للحوار".

- المرحلة الخامسة من 2005 إلى 2007: الإنشاء المتواصل لمخططات العمل الأوروبية مع 12 دولة مجاورة مع الاتحاد الأوروبي.

- المرحلة السادسة ديسمبر 2006: في هذه المرحلة ظهرت النتائج الأولية للسياسة الأوروبية للحوار وتم نشر تقارير لسبعة مخططات عمل شرع في تحقيقها من 2005.

- المرحلة الأخيرة جانفي 2007: في هذه المرحلة تم تثبيت وسائل وأساليب سياسة الحوار الأوروبية والشراكة واعتبارها أداة مالية لهذه السياسة.

زكري مريم

من خلال هذه السياسة يجب على الدول الالتزام المتبادل بالقيم المشتركة التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون (Andrey, 2014, p. 03).
 - الالتزام بمبادئ اقتصاد السوق ومركزات التنمية المستدامة.
 - تشجيع ودعم الإصلاحات التي تعود بالفائدة على الطرفين.
 - استخدام سياسة الحوار الثنائية وفق خطط الاتحاد الأوروبي وكل بلد شريك، وهذا يمثل العنصر الأساسي لسياسة الحوار الأوروبي.
- علما أن الدول المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي في 2004 كانت ضمن سياسة توسيع الاتحاد الأوروبي صاحبها تطبيق سياسة الحوار خوفا من فقدان توازن هذا الأخير الذي اتخذ نهجا ثابتا بالالتزام مع جميع جيرانه ككل لتعزيز علاقاتهم، وفي الوقت نفسه، فإن هذه السياسة تسمح بتطوير العلاقات مع الدول الأخرى.

هذه العلاقات بين دول جنوب المتوسط والاتحاد الأوروبي لم تُبنى فقط على أساس سياسة الحوار، ففي الواقع نتجت عن التعاون الذي كان قائما فعلا منذ 1995 من خلال الشراكة الأوروبية- المتوسطية وحصنته هذه السياسة، التي تشكل القاعدة لنموذج من العلاقات الثنائية بين الدول الأوروبية وبلدان المتوسط وتعتبر هذه السياسة أكثر استهدافا باعتبار أنها تأخذ في ظل هذه العلاقات الثنائية خصوصية كل بلد وتميز بين البلدان المشاركة.

رغم أن الشراكة الأورو-متوسطية وسياسة الحوار الأوروبية تختلفان من حيث تنظيم العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط، لكن مجالات التعاون متشابهة، تشمل ثلاث مجالات رئيسية (سياسة المنافسة في الشراكة الأورو-متوسطية، 2007، صفحة 10) وهي: القضايا "السياسية والأمنية" و"الاقتصادية والمالية" وأخيرا "الاجتماعية والثقافية" مثلها مثل الأبعاد التي تركز عليها سياسة الحوار، رغم أن خطط العمل هي التي تختلف وتشكل وسيلة لزيادة فعالية تنفيذ اتفاقيات الشراكة.

فاتصالات اللجنة حول "الورقة الاستراتيجية لسياسة الحوار الأوروبية" تؤكد على أن مكتسبات الشراكة الأوروبية المتوسطية هي أساس كل تعاون إقليمي وشبه إقليمي في المنطقة المتوسطية. في هذا المعنى

محددات سياسيات الدول الأوروبية تجاه دول الجوار

فإن سياسة الجوار الأوروبية توفر الأهداف والاستراتيجيات العامة، والتي يجب ألا تتعارض مع قرارات الشراكة الأوروبية المتوسطية. فالهدف من سياسة الجوار الأوروبية هو تعزيز محتوى اتفاقيات برشلونة.

عموما فإن سياسة الجوار الأوروبية تركز على السياسة أكثر من الشراكة الأوروبية المتوسطية وتقدم بُعدا داخل نطاق صياغة السياسة الخارجية الأوروبية. كما أن مسار توسيع الاتحاد الأوروبي أفرز مجموعة من التحديات التي سعت سياسة الجوار للتعامل معها بشكل إيجابي نذكر منها:

1 - تحدي التفكيك الجديد لأوروبا، وذلك بتجنب تشكيل خطوط الفصل بين دول الاتحاد الأوروبي، مع الاستجابة لمعطيات التوسع داخل الاتحاد.

2 - مشكلة الدمج بين مقتضيات الأمن الداخلي وضرورة ضبط الحدود والتحكم فيها بطريقة تدخل الدول المجاورة في عملية التحكم وفقا لمعايير تمييزية خاصة.

3 - مشكلة الانضمام لدى الدول داخل القارة الأوروبية والدول المجاورة للاتحاد الأوروبي، دون المساس بنوعية العلاقات التي سعى الاتحاد الأوروبي إلى تحقيقها مع الدول المجاورة الجديدة.

4 - مشكلة إقامة أمن جماعي متعدد الأطراف داخل الاتحاد الأوروبي، دون تحسيس الجيران بعدم الأمن أو أي تهديد.

5 - تحدي إقحام الدول المجاورة في إدارة القضايا (بوعمامة، 2010، صفحة 248) الشائكة التي تمس الأمن والاستقرار داخل الاتحاد الأوروبي مثل: الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة، الإرهاب وغيرها من القضايا التي تهدد الأمن والسلم العالميين.

فمن خلال التعامل مع هذه التحديات أو المشاكل، صار من المعروف أن مؤسسات الاتحاد الأوروبي أصبحت منذ إطلاق سياسة الجوار الأوروبية تدفع بالدول المجاورة للعب دور الحارس عبر الحدود الأوروبية، فتفعيل الوساطة الأمنية يعتبر الحل الأنسب بالنسبة للحدود الأوروبية.

حيث قد تمخض عن سياسة الجوار مجموعة من المجالات ومعالجة عدّة نقاط (صاغور، 2010، صفحة 184) منها:

- دعم عمليات التحول الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان وخصوصا أن دول الجوار خبرتها ضعيفة في الحكم الديمقراطي وحماية حقوق الإنسان.

زكري مريم

- التأكيد على الأثر السلبي للصراعات في عملية التنمية السياسية والاقتصادية.
- دراسة تهديدات الأمن المتبادل.
- أهمية دور الاتحاد الأوروبي في منع الأزمات وإدارتها: مثل قضية الصحراء الغربية والقضية الفلسطينية.
- تدعيم التعامل بشكل جماعي مع الوطن العربي وبلدان المنطقة العربية المجاورة (بوقنطار، صفحة 119)، وذلك من خلال إيجاد قنوات وحلول كفيلة للتعامل مع النفط والثروات الموجودة في المنطقة.
- يمكن القول أن هذه السياسة التي طرحها الاتحاد الأوروبي لمعالجة هذه النقاط التي سبق ذكرها، ما هي إلا إفراتات عن مسار توسيع الاتحاد الأوروبي وتعتبر استراتيجية محكمة اتجاه الدول المجاورة والنقطة المهمة في هذه السياسة الأوروبية للحوار هي مسألة الأمن باعتبار أن تحقيق الأمن وتدعيم الحوار السياسي بين أوروبا والدول المجاورة لها، من أهم الأهداف المعلنة لسياسة الحوار.

2.3 أهداف السياسة الأوروبية للحوار

انطلاقاً من تحليل الوثيقة الاستراتيجية للجنة المجموعة الأوروبية، بروكسل 2004 (أوروماد، 2005، صفحة 11)، تبين أن الهدف من السياسة الأوروبية للحوار يتمثل في تقاسم فوائد توسيع الاتحاد الأوروبي مع دول الحوار من أجل تعزيز الاستقرار والأمن والرفاهية لفائدة جميع السكان المعنيين كما أنها تركز على تجنب خلق انشغاقات جديدة بين الاتحاد الأوروبي الموسع وجيرانه. وتمكين الدول المجاورة من المشاركة في النشاطات المتنوعة التي يقوم بها الاتحاد في إطار تعاون سياسي وأمني واقتصادي وثقافي فعال.

فالأهداف المعلنة لسياسة الحوار، كانت تعزيز العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي مع جواره المباشر وبناء محيط ديمقراطي حول أوروبا، قدّمت هذه السياسة على أسس استراتيجية أوروبية للأمن وعلى أساس موافقة ومشاركة دول جنوب وشرق أوروبا، هذه العلاقات التي تبنتها سياسة الحوار الأوروبية تبنى على اتفاق والتزام مشترك حول القيم المشتركة، كما أنها تضمن تكثيفاً للعلاقات السياسية والاندماج الاقتصادي وسرعة الإصلاحات، حيث أنه تم طرح هذه السياسة الأوروبية للحوار في ظرف دولي خاصة في المنطقة العربية. فالاتحاد الأوروبي يحاول من خلال هذه السياسة تشجيع الإصلاحات السياسية في دول الجنوب والشرق عن طريق الإعانات المالية التي تقود هذه الإصلاحات.

محددات سياسيات الدول الأوروبية تجاه دول الجوار

فمن خلال المفاوضات بين الاتحاد الأوروبي والدول المجاورة له، تبين أنه من الأفضل دمج المجتمع المدني في مسار هذه المفاوضات.

هذه السياسة الأوروبية للجوار عملت على تقوية الأشكال الموجودة للتعاون الإقليمي وتحت الإقليمي، ووضع إطار لتطويره مستقبلاً، كما ستدعم هذه السياسة الاستقرار والأمن وتعمل جاهدة على حل النزاعات والخلافات القائمة في المنطقة.

كما شجعت سياسة الحوار المشاركين على تحقيق مكاسبهم عن طريق الشراكة الأورو متوسطية وعلى دعم التداخل المتبادل، لا سيما المشاريع الطاقوية، وعلى خلق أشكال تعاون جديدة مع الدول المجاورة. كما ساهمت سياسة الحوار في تطوير الاندماج الإقليمي والتركيز على المجال التجاري والمالي وذلك على حساب بلوغ الأهداف الاستراتيجية الأوروبية للأمن في منطقة المتوسط.

أما الهدف الرئيسي لسياسة الحوار تجاه دول المتوسط، خاصة بعد مسار برشلونة كان إدماج المجتمع المدني في عملية تكثيف التعاون الأورو متوسطي والمساهمة في عملية ديمقراطية وإصلاح دول جنوب وشرق المتوسط.

من هنا يمكن القول أن سياسة الجوار تمنح إطاراً مؤسسياً يمكن استعماله من طرف الفواعل الحكومية بهدف تطوير استراتيجياتها وسياساتها المتوسطية المجاورة له. ولكنها أهملت الاحتياجات الخاصة والاختلافات بين الاتحاد الأوروبي والدول المجاورة.

4. آليات الجوار المقترحة ما بين 2014-2020

حسب البيان المشترك الصادر بتاريخ 25 ماي 2011، فإن آليات الجوار الأوروبي الجديدة ستؤمن الدعم لستة عشر دولة شريكة ما بين سنة 2014-2020 وفي ديسمبر 2011، تقدمت المفوضية الأوروبية بمشروع اقتراح إلى البرلمان الأوروبي للموافقة على الآليات الخارجية الجديدة، بما في ذلك آليات الجوار الأوروبي الجديدة للفترة المذكورة (بوروي، صفحة 104).

وقد قامت برامج آليات الجوار الأوروبي بالطريقة نفسها التي قامت عليها الآليات التي سبقتها حيث تم اقتراح البرامج التالية (مراجعة السياسة الأوروبية للجوار، 2015):

- تكثيف البرامج الثنائية التي تغطي دعم بلد شريك واحد.

زكري مريم

- دعم برامج متعددة للدول التي تواجه تحديات مشتركة، فضلا عن التعاون المشترك على المستويين الإقليمي وتحت الإقليمي بين دولتين شريكتين أو أكثر.

ويقترح مشروع تنظيم "آليات الجوار الأوروبي" عددا من التغييرات التي من شأنها تقوية الانسجام بين الآليات المالية وبين إطار عمل "آليات الجوار والشراكة الأوروبيين" وذلك لضمان تخصيص أفضل للموارد ولتنفيذ الأولويات المشتركة المتفق عليها بين البلدان الشريكة وبين دول الاتحاد الأوروبي ولتشجيع الدول الأعضاء، فقد تبنت "آليات الجوار الأوروبي" مبدأ تطبيق التمايز، ومبدأ "المزيد من أجل المزيد"، فقد أولت الدول الأوروبية الاهتمام في مساعدة البلدان الشريكة على الانخراط في بناء ديمقراطيات مستدامة على أساس حكم القانون. ولأن سياسة الجوار الأوروبي المراجعة في سنة 2001، حظيت باهتمام جوهري، فقد أنشأت آليات الجوار الأوروبي روابط قوية بالنظر إلى معايير التخصيصات المالية. وتعكس مستوى طموح الدول نحو الشراكة مع دول الاتحاد لتحقيق وبناء الديمقراطية والتقدم في تنفيذ أهداف الإصلاح المتفق عليها (Morgane, Novembre 2011, p. 11).

لكن وعلى الرغم من الصياغة الجديدة التي تميز بها التنظيم، فقد ظل غامضا من حيث كيفية تشكيل المؤتمرات، التي تهدف إلى معالجة الأوضاع بالتعاون المشترك، ولم نلمح أي مظاهر لتحقيق هذا التعاون ولا أي نجاح لهذه الآليات، خصوصا داخل الاتحاد الأوروبي، فدول الاتحاد غالبا ما تركز (Barbara, 2008, p. 39) على الإصلاحات التي تتوافق مع المكتسبات والمصالح الآتية من الدول الجنوبية للمتوسط فقط، دون التأكيد على الأولويات التي تساعد هذه الدول على تحقيق مكاسبها وأهدافها المرجوة من هذا التعاون المشترك.

ما يظهر في هذه الآليات أيضا أن الدول الأوروبية كانت تسعى جاهدة لتحقيق مصلحة كل دولة على حدى، خصوصا مع الحملات الانتخابية لرئاسيات فرنسا سنة 2017، الذي اعتلى بموجبها "إيمانويل ماكرون" الحكم، والذي أولى وانصبت اهتماماته على تحسين العلاقات الفرنسية مع الدول الجنوبية للمتوسط عموما والدول المغاربية بصفة خاصة.

1.4. الأداة المالية لسياسة الجوار

إن مبادرة الاتحاد الأوروبي للجوار، تم التخلي بموجبها عن العمل ببرنامج ميدا، ليتم تعويضه بما يعرف بآلية سياسة الجوار ENPI، حيث سعت المفوضية من خلالها إلى زيادة المساعدات المالية بشكل

محددات سياسيات الدول الأوروبية تجاه دول الجوار

أساسي، إضافة إلى توفير الدعم اللازم لتنفيذ سياسة الجوار الأوروبي، وتم العمل بالآليات والأداة الجديدة، بغية ضمان السير الحسن لخطط العمل، ولهذا الغرض تم تخصيص ميزانية معتبرة للمساعدات المالية التي قدمتها الدول الأوروبية لدول الجوار المتوسط (صاغور، 2010، صفحة 185).

تم تقديم الأداة المالية للجوار على أنها أداة سياسية، يقصد منها تشكيل آلية مالية مبسطة مقارنة ببرنامج ميذا، وتتمتع هذه الأداة بصفة المرونة، لأنها تتيح الفرص للشركاء إدراج دول غير منتمية لسياسة الجوار ضمن مشاريع التعاون العابرة للحدود مثل تركيا، وتستند هذه الأداة إلى مبدأ التمويل المشترك. كما أن هذه الأداة تخضع لعملية قرار مشترك بالتعاون بين المجلس الأوروبي والبرلمان الأوروبي. حيث تم تنظيم عمل هذه الأداة المالية لسياسة الجوار في النقاط التالية (Yves, 2010, p. 49):

- مشاريع وبرامج إقليمية: منطقة شرق أوروبا، منطقة المتوسط، منطقة سياسة الجوار.
- برامج ومواضيع متخصصة: الديمقراطية، البيئية، الهجرة غير الشرعية، حقوق الإنسان، الجريمة المنظمة، اللجوء ...

- برامج ومشاريع تعاون عابرة للحدود.

- برامج ومشاريع خصصت لكل بلد حيث أن أكثر من 60 % من ميزانية الأداة المالية لسياسة الجوار والشراكة، خصصت للبلدان الشريكة.

هذه الخطوات والبرامج اعتبرت نقطة انطلاق لهذه المبادرة في ظل الأداة المالية لها، أما فيما يخص تسهيل الاستثمار في إطار سياسة الجوار، فقد خصص لهذا الغرض مبلغ مالي تدعيما للميزانية المشتركة، وتم منح قروض لشركاء سياسة الجوار الأوروبية، وتم تسهيل الاستثمارات عن طريق تخصيص مبالغ مالية إضافية قدمت للشركاء على دفعات متتالية لتسهيل البلدان المجاورة القيام بالإصلاحات الاقتصادية بهدف تحقيق النمو والاستقرار السياسي بما يضمن تقليص الفوارق بينها وبين دول الاتحاد الأوروبي.

لكن رغم هذه المبادرات انطلاقا من الشراكة إلى مبادرة سياسة الجوار الأوروبية، وصولا إلى الاتحاد من أجل المتوسط وما نتج عنها من اتفاقيات ومساعدات وبرامج ومشاريع مشتركة، إلا أن الفجوة والهوة بين الضفتين لا يمكن تقليصها أو التغلب عليها نظر لما يميز دول جنوب المتوسط من معدلات البطالة

زكري مريم

المرتفعة وتختلف الهياكل الإنتاجية وعدم تنوعها، إضافة إلى أن العديد من دول جنوب المتوسط تعتمد على قطاع المحروقات بشكل كبير، وبالنظر إلى نسبة النمو الاقتصادي المحققة في منطقة جنوب المتوسط. ويمكن القول أن هذه المشاريع الأورو-متوسطة لم يكن لها دور فعال في خلق مناصب الشغل، ولم يتم معالجة الظواهر التي يجب معالجتها في دول جنوب المتوسط، بل تم التركيز فقط على الانفتاح الاقتصادي والإصلاحات الاقتصادية الشاملة بما يخدم دائما المصالح الأوروبية.

2.4. تقييم سياسة الجوار الأوروبية

من خلال ما تم دراسته لمبادرة أو سياسة الجوار الأوروبية يمكن القول أنها مبادرة أحادية الجانب من خلال ثلاثة أصعدة (حروري، 2012، صفحة 156):

- **على الصعيد البنوي:** الاتحاد الأوروبي هو الذي يضع القواعد ويلزم دول الجوار العمل بها وقبولها، وهو الذي ينظم العمل، ويحدد أطرافه يعني أن هذا الأخير يتعامل مع كل شريك على حدى، وتتسم هذه السياسة الأوروبية بأنها أكثر استهدافا، أي أنها تأخذ في الاعتبار منطلق جديد في إطار سياسة توسيع الاتحاد الأوروبي، الذي حاول من خلال هذه السياسة تحقيق مصالح مشتركة كبيرة مع الدول الجنوبية للمتوسط والجيران الشرقية.

- **على الصعيد الإداري:** فإن دول الاتحاد الأوروبي أيضا هي من تملّي المعايير وتحدد الجهات التي يجب اتباعها، فالعنصر المركزي لسياسة الجوار الأوروبي هو اتباع سياسة الجوار الثنائية وفق خطط الاتحاد الأوروبي مع كل بلد شريك، وهي مبنية في جدول أعمال الإصلاحات السياسية والاقتصادية مع الأولويات القصيرة والمتوسطة الأجل، من هنا تبرز أن لهذه السياسة نهجا ثابتا بحيث أن الاتحاد الأوروبي يلتزم فيها بتعزيز علاقاته مع الدول المجاورة له.

- **على صعيد الأداء:** فإن الاتحاد الأوروبي هو المتحكم في القدرة التكنيكية والتنظيمية للوصول إلى الحلول التي تتماشى مع أهدافه المسطرة، وهي تعزيز الاستقرار والأمن على المستوى الإقليمي (بوروي، صفحة 107)، بناء على الالتزام المتبادل للقيم المشتركة (رداف، 2015، صفحة 195) كالديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان، بحيث يبقى دور الاتحاد هو الأساسي واعتباره القوة المعيارية في المنطقة من خلال هذه السياسة التي تضمن له تطوير علاقاته مع الدول المجاورة التي يعتبر موقفها متدهورا وضعيفا

محددات سياسيات الدول الأوروبية تجاه دول الجوار

جعل من الاتحاد الأوروبي هو المركز والشركاء هم على الهامش، هذا النهج الجديد لسياسة الجوار أحبط الشركاء غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

كما أن المجالات التي كانت لها الأولوية في مشاريع وخطط العمل كانت مسطرة ومحددة مسبقا من طرف الدول الأوروبية وهي (Vassilis, 2012, p. 08):

- تدعيم التعاون الأمني وتجنب النزاعات بناء على القيم المشتركة.
 - التعاون على مستوى الشؤون القضائية والداخلية.
 - المساعدة على ملائمة المستوى التشريعي مع دول الجوار.
 - تطوير شبكات البنية التحتية والتعاون البيئي.
 - تطوير التعليم والتنمية المستدامة.
 - تقوية سياسة الجوار الأوروبية والارتباطات الثنائية.
- ويتضح لنا من خلال دراسة المجالات والعناصر التي ركزت على تحقيقها الدول الأوروبية من خلال سياسة الجوار، هذه الأخيرة تمثلت في (الوثيقة الاستراتيجية، التقارير الخاصة بكل دولة، خطة العمل وأخيرا الأداة المالية). لكن وفقا لطبيعة هذه السياسة والتي تتمثل في إقامة تعاون كل دول الاتحاد مع كل دولة مجاورة على حدى، هذه الطريقة جعلت الجوار غير مستقر، لأن العلاقات الثنائية ستخلق المزيد من الانقسامات والمنافسة بين الدول.

وقد أصدر الاتحاد الأوروبي والدول المجاورة الشريكة من خلال سياسة الجوار التوصيات التالية (حروري، 2012، الصفحات 156-160):

- رفع الوعي لدى المسؤولين الحكوميين والرأي العام حول أهمية تعزيز القدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الأساسية وما يمكن أن تجلبه من فوائد.
- الحد من الإعفاءات والتدخل المباشر من طرف الدولة أو الحكومة لتحديد أسعار بعض المنتجات، واعتباره ليس بالطريقة الأفضل لتطوير العمل والمنافسة.
- تطبيق قواعد المنافسة في القطاع العام.

زكري مريم

- تعزيز القدرات المؤسسية، لأن المنافسة لم تفرض نفسها كحارس للكفاءة الاقتصادية.
- تحرير قوانين المنافسة والمرافق العامة.
- زيادة الضرائب والعقوبات الجنائية التي يمكن أن تحسن من فعالية النظم التنافسية الناشئة، وهذا ما تعمل عليه أوروبا من أجل اتخاذ إجراءات خاصة لمكافحة الاحتكار من قبل القطاع الخاص.
- ومن خلال ما تناولناه من اتفاقيات شراكة وتعاون مع بلدان الضفة الجنوبية للمتوسط، فإن الاتفاقيات التي أبرمها الاتحاد الأوروبي كلها معتمدة على سياسة المنافسة التي تلعب دورا كبيرا في عملية التكامل الأوروبي وهذا ما شجع الدول إلى الانضمام إليه.
- ومن زاوية أخرى فإن تركيا بالنظر إلى ما حققه هذا البلد مقارنة مع باقي الشركاء المتوسطيين، فهي تلتزم دائما بمكتسبات الاتحاد بشأن المنافسة للتقدم في مشروع انضمامها إليه، ومن جهة ثانية تعد أحكام المنافسة هي قلب وهدف الاتحاد.
- ومن هنا فإن الدول الأورو-متوسطية، تختلف فيما يتعلق بتطوير نظام المنافسة، بحيث تعتبر تركيا الدولة التي تحتل الصدارة باعتبار أن قواعد المنافسة هي الطريق الأمثل للسوق المفتوح، وتحقيق الرفاه الاجتماعي، وذلك مع خصخصة شركات القطاع العام مما يشجع دخول هذه المؤسسات للمنافسة.
- تدخل سياسة الحوار ضمن الإطار العام للسياسة الخارجية الأوروبية وهي مبدأ أوروبي يقضي بإحاطة الاتحاد بدائرة الأصدقاء وتأمين الحدود ومن خلال تشكيل مناطق آمنة، تمنع وصول التهديدات الخارجية القادمة من جنوب المتوسط وخلق حالة من الاستقرار عن طريق دعم الإصلاحات السياسية والتصدي للأخطار الناتجة عن الهجرة والجريمة المنظمة. فمنطقة المتوسط تمثل جزءا كبيرا في عملية تأمين الحدود الجيوسياسية الأوروبية (Stefan, 2008, p. 14). وبالتالي فالمنطقة الجنوبية للمتوسط هي بمثابة منطقة حاجزة (رداف، 2015، صفحة 197) وممانعة لوصول التهديدات الأمنية الى أوروبا.
- أما من جهة الطرف العربي فتظهر العلاقات السلبية من خلال التعاملات البينية بين الأقطار العربية، حيث ترى كل دولة أن الدول المجاورة هي السبب في المشاكل التي تعيق شراكتها مع الاتحاد الأوروبي، فالخلافات الحدودية والمشاكل السياسية الداخلية عملت على جعل الدول العربية عاجزة عن إحياء دور المؤسسات التكاملية وعن بلورة استراتيجية موحدة في التعامل مع الاتحاد الأوروبي.

محددات سياسيات الدول الأوروبية تجاه دول الجوار

فالمشاكل التي تعرقل هذه السياسة في المنطقة الجنوبية للمتوسط يمكن تلخيصها في جانبين، الجانب الأول اقتصادي، حيث تعتبر الدول الجنوبية للمتوسط سوق للدول الأوروبية الصناعية، ومن هنا تبقى العلاقة بين شمال متقدم قوي وجنوب متخلف ضعيف غير قادر على تحقيق الأهداف المرجوة. أما الجانب الثاني فهو سياسي (Eneko, 2005, p. 05)، يكمن في الاختلاف الكبير بين المؤسسات المكونة للأنظمة السياسية العربية وتلك المكونة للأنظمة السياسية الأوروبية، فعدم الاستقرار في الأوضاع الداخلية للبلدان الجنوبية يؤثر على علاقاتها الخارجية هذا ما يعرقل مسار التعاون بين الضفتين، كل هذه المعطيات تحول دون إعطاء منظور إيجابي لهذه الشراكة بين الضفتين وإبراز المشاكل التي تعرقلها على جميع المستويات (Morgane, Novembre 2011, pp. 02-08).

وإذا تحدثنا عن الحلول المقترحة فيجب التركيز على البدائل المتاحة أمام صانع القرار السياسي في الأقطار العربية من خلال التركيز على ما يلي:

- محاولة البحث عن شريك أفضل عوض التركيز على الاتحاد الأوروبي.
- البحث عن سبل تحقيق التنمية المستدامة بمكافحة الفساد وتحقيق الحكم الرشيد.
- الإصلاح السياسي والعمل على تفعيل العملية الديمقراطية بإشراك الفواعل الحكومية وغير الحكومية في صناعة القرار الرسمي في المنطقة العربية.
- الاهتمام بالقطاع الزراعي من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي والعمل على التطور التكنولوجي.
- تقديم الدول العربية مقترحات وحلول واقعية كالعامل على استخدام مصادر الطاقة، استخدام موفق ورشيد لتأهيل الاقتصاد العربي.
- التعامل مع الطرف الأوروبي كوحدة اقتصادية متكاملة للحصول على مكاسب أكبر.
- التركيز على التعاون ضمن مشاريع التي تساهم في تطوير الصناعات الحديثة والاستفادة العقلانية من التجارب الأوروبية.

5. الخاتمة: انطلقنا لدراسة العلاقات الأورو-متوسطية من فرضية أساسية تتمثل في وجود مشاكل داخلية، حيث لجأ الطرفان إلى طرف خارجي. وقد حاولنا تحديد بعض المفاهيم التي يمكن إسقاطها على محتوى

زكري مريم

العلاقات الأوروبية المتوسطة مثل التعاون والشراكة والاعتماد المتبادل باعتبار أن هذه المفاهيم تحاول تقريب سياسات الدول وتفسيرها وتحليلها من مدخلها التعاوني. فبالنسبة للطرف الأوروبي التعاون هو عبارة عن سياسات ووافق وتبادل ومشاركة في العديد من النشاطات ويؤدي إلى تكوين مؤسسات مشتركة منها ما هو دائم ومنها ما هو ذو طبيعة مؤقتة. أما الدول الجنوبية للمتوسط فلطالما بحثت ولازالت تبحث عن سبل تحسين أوضاعها الاقتصادية والاستفادة من تفاعلها مع العالم الخارجي والانفتاح الاقتصادي، لهذا انصبت معظم اهتماماتنا نحو تطوير المبادلات التجارية مع مختلف الدول والتكتلات الاقتصادية العالمية مع تمسكها بحلم تحقيق تكامل اقتصادي.

حيث أن العالم اليوم مبني على قوة الوحدة بين دول العالم المختلفة وليس على التشتت وانقسام الدول، وفي نفس السياق نرى أن توجه الدول الجنوبية للمتوسط لإقامة اتفاقيات اقتصادية أخرى مع تكتلات عالمية على غرار اتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطة هو محاولة منها للاندماج في الاقتصاد العالمي رغم الاختلافات الكبيرة في الهياكل الاقتصادية والمستويات التنافسية بين هذين الطرفين.

النتائج والتوصيات

1- يمكن القول أن هذه الحلول تبقى مجرد أحلام تحتاج إلى الإرادة السياسية وإلى استخدام استراتيجية موحدة في التعامل مع الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر وحدة إقليمية اقتصاديا وسياسيا على المستوى العالمي إن التناقض الذي نتج عن تضارب المصالح في البحر المتوسط وخاصة الحوض الشرقي منه قد يصبح سبباً في المستقبل لنزاعات عسكرية أو حروب محلية.

2- إن كثافة المواصلات البحرية عبر المتوسط بين القارات الثلاث بالإضافة إلى عقدة الممرات الجوية المتموضعة في أجوائه وتواجد شبكة الطرق البرية على سواحله مروراً بحدود الدول المطلة عليه يعطيه أهمية إستراتيجية أخرى كون هذه المعابر تمثل مجالاً هاماً في التعاون الدولي بين دول أوروبا وآسيا وإفريقيا.

3- إن الدول المتموضعة على الساحل الشرقي والجنوبي للمتوسط وما يقع خلفها تعد أسواقاً هامة للمنتجات الاستهلاكية من الدول الصناعية في العالم. إضافة إلى أنها أسواق للأسلحة والمعدات الحربية مما يدخل مصالح الشركات الصناعية الكبرى في العالم ذات التأثير الكبير على السياسات والاستراتيجيات العسكرية ويدفعها إلى التدخل في شؤون المنطقة.

محددات سياسيات الدول الأوروبية تجاه دول الجوار

4- إن النزاعات والتناقضات السياسية والحدودية بين دول المنطقة المستمرة قد يدفع ليس إلى العنف المسلح بين دول المنطقة فحسب، بل إلى اشتراك دول أخرى من العالم التي تقف مع هذا الطرف أو ذاك، لذلك إن الولايات المتحدة تعزز تواجدتها وخاصة البحري من خلال الأسطول السادس والتشكيل البحري الدائم لحلف الأطلسي والقواعد العسكرية والجوية وتساعد على تعزيز القدرات البحرية لإسرائيل كحليف أساسي والأكثر ارتباطاً بإستراتيجيتها البحرية في المتوسط. وحرب السويس مثال صارخ على ذلك.

5- إن الطبيعة الجغرافية للمتوسط وما يشمله من مضائق حაკمة، وجزر ذات مواقع إستراتيجية تسمح بالتحكم كما ذكرنا آنفاً والسيطرة على التجارة العالمية والتحركات العسكرية، تشكل باستمرار شعلة ديمومة الانفجار والصراع على النفوذ وهو ما بينته مسارات الحريين العالميتين.

6. قائمة المراجع

- Andrey, L. (2014, Mai 08). La politique européenne de voisinage a 100 ans: un projet ambitieux mais méconnu. (03). Bruxelles.
- Barbara, L. (2008). la politique Européenne de voisinage. *revue politique étrangère printemps*.
- Commission Européenne. (2001, 03 04). *Document de consultation conjoint vers une nouvelle politique européenne de voisinage*. Bruxelles.
- Eneko, L. (2005, mai 27). La politique de voisinage: stop ou encore. notre Europe: Institut Jacques Delors.
- Joaquim, p., & Marie, l. f. (2015). *pour une politique européenne de voisinage plus adaptée aux enjeux régionaux et nationaux*. Assemblée nationale.
- L'espace économique Euro- méditerranéen. (2004, Mai). *Les enjeux économiques internationaux, DREE Dossiers*. Direction des Relations économiques extérieures de la république Française: Ministre délégué au Commerce extérieur.
- La politique européenne de voisinage. (2008, Février). *les notes de sinople*(26).

زكري مريم

Morgane, G. (Novembre 2011). la stabilisation du voisinage de l'union Européenne au sud de la Méditerranée depuis 1995: un aperçu des enjeux théoriques. *Fiche de l'Irsem*(9).

Olivier, M. (2005, Février). Le partenariat Euro- Méditerranée a la recherche d'un nouveau souffle.

Stefan, G. (2008, June 4-6). Externalizing EU Governance and the European Neighborhood Policy: Towards a Framework for Analysis. *Paper prepared for presentation at the Annual Meeting of the Canadian Political Science Association*.

Vassilis, M. (2012, January). Mireia Borrell Political and political economy literature on the ENP: Issues and implications.

Yves, J. (2010). le développement du volet oriental de la politique européenne de voisinage dans le domaine de la politique étrangère et de sécurité (Doctorat de science politique). université de Strasbourg.

الحسان بوقنطار. (بلا تاريخ). السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام 1967 (المجلد ط1). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

أوروماد. (ماي، 2005). سياسة الحوار الأوروبية في إقليم المتوسط.

زهير بوعمامة. (مارس، 2010). السياسة الأوروبية للحوار: دراسة في مكوّن ضبط الآثار السلبية للحوار على الأمن الأوروبي. *مجلة المفكر*(5).

سهام حروري. (2012). توسيع الاتحاد الأوروبي: إشكاليته وانعكاساته على سياسته الخارجية تجاه دول جنوب المتوسط (أطروحة دكتوراه غير منشورة).، باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية: جامعة الحاج لخضر.

سياسة المنافسة في الشراكة الأورومتوسطية. (2007). المعهد الأوروبي للإدارة العامة المركز الأوروبي للمناطق في إطار برنامج أوروميد للسوق.

طارق رداف. (2015). المغرب العربي في التصورات الأوروبية الشريك أم المنطقة الحاجة ؟ *مجلة الشؤون العربية*(163).

عبد اللطيف بوروي. (بلا تاريخ). العلاقات الأوروبية المغاربية بعد عام 2001 تعاون بلا شراكة.

(2015). *مراجعة السياسة الأوروبية للحوار*. بروكسل: المفوضية الأوروبية.

هشام صاغور. (2010). السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط. (ط1). الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية.